



الرقم: 1/16741

التاريخ: 2023/11/29

الرقم: ٤٠٠٤ / ١٢ / ٢٠٢٣
التاريخ: ٢٠٢٣ / ١٢ / ٢٩

السيد وزير:

بناء على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2023/11/28 وفي سياق متابعة الجهود المبذولة لرفع كفاءة عملية تصديق العقود الإدارية. يرجى العمل على:

- توخي أقصى درجات الدقة والحرص أثناء عمليات وإجراءات التعاقد عند صياغة العقود وبما يضمن تفادي تسجيل أي ملاحظات لاحقة قد تؤثر على استكمال إجراءات المصادقة على العقود.
- التأكد من استيفاء كافة متطلبات العقود الإدارية لجهة الوثائق والإجراءات السابقة للإدارة المختصة في مجلس الدولة دراسة هذه العقود وتنظيم تقرير بشأنها وفق اللائحة الممواد /67-68-69-70-71-72/ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة الصادر بالمرسوم رقم 400/ تاريخ 2021/12/12 مع الحرص على عدم إغفال أي منها عند مواصلة مجلس الدولة بالعقود لدراستها، تحت طائلة المساءلة.
- إيلاء العناية والأهمية لمتابعة إجراءات المصادقة على العقود الإدارية، وثافة المراسلات البريدية بكل جدية دونما تأخير حرصاً على إنهاء مسار التعاقد والمصادقة بأسرع وقتٍ ممكن.
- تسليم هذه العقود إلى مجلس الدولة عن طريق مراسل من لجان الوزارة المعنية مباشرة، وعدم إرسالها بالبريد المركزي توفيراً للوقت والجهد.

رئيس مجلس الوزراء

المهندس حسين عرند

إلى كافة الوحدات الإدارية والأجهزة المحلية المرتبطة والجهات التابعة للاطلاع وإجراء المقتضى وفق مضمونه

الرقم: ٣٠٣٧ و ١٠/٥

تاريخ: ٢٠٢٤/١٠/٩

محافظ حمص

المهندس نعيم حبيب مخلوف

بالتفويض أمين عام المحافظة

م. شادي ماجد العلمي

صورة إلى:

- السيد نائب رئيس المكتب التنفيذي.
- مديرية الخدمات الفنية: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية مالية حمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية التخطيط بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية البيئة: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية المصالح العقارية: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مجلس مدينة حمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- المديرية الصناعية بحمص: للاطلاع وإجراء اللازم وفق مضمونه.
- مديرية الرقابة الداخلية-مديرية الشؤون المالية-مديرية الشؤون الفنية-مديرية التنمية الإدارية.
- مديرية التقانة والمعلوماتية: لنشره على موقع المحافظة الإلكتروني - المكتب الصحفي-مديرية الشؤون القانونية/مع نسخة عن المرفقات.